مجلس الشيوخ والسياسة العامة في روما

The general policy of the Roman senate

حسينة زغبيب
جامعة لونيسي علي البليدة
zeghbibhassina@gmail.com

Abstract: The Roman senate represents the aristocracy in the governance, it represents the most powerful organism in the Roman political life; he is the owner of orders and prohibitions in the management of state affairs. Its role appears mainly legislative, but in reality the senate of "Rome" goes beyond that and offers itself the administration and the management of the internal and external affairs, it receives the ambassadors and the foreign delegations, and it is him who sends the ambassadors and delegations from Rome abroad. In addition he has apparent influences on military affairs. He determines the recruitment procedures, the number of recruits and appoints the military command, etc. It is considered the cornerstone of political action in the Republican era. It was considered the most important and dangerous apparatus of the state by the powerful power it possesses, because of the prestige it had occupied since the establishment of the republic. In the difficult circumstances that prevailed in Rome since the establishment of the new order until the beginning of the second century BC, while the state was fighting for its survival, the people realized the need for a permanent organ to run the republic. The Senate used various indirect means to act against the leaders: the mandate of the consuls and other leaders is annual, unlike the senators who hold power for life. That's why they avoid conflict with this assembly; composed of former leaders, elite citizens and influential men who have always maintained their position. This is the secret of the enormous power exercised by the Senate during the last three centuries of the republic, not only in public policy, but also on various other administrative affairs, despite the attempts of some personalities to limit its influence such as the attempts of the Gracchus brothers, but the latter were doomed to fail, the Senate remained conservative of the old tradition and opposed any reform stripping it of its privileges and powers, but the disadvantages of this system the aristocracy, which sometimes tends to the republican system and sometimes to the oligarchic system, eventually led to its collapse.
Keywords: Senate; Rome; Public policy; Republican era; Politic institution.

الملخص:
يمثل مجلس الشيوخ الروماني الأرستقراطية في الحكم ويشكل أقوى عنصر في الحياة السياسية الرومانية، فكان صاحب الأمر والنهي في إدارة شؤون الدولة، فإذا كان بادياً أن دوره تشريعيا بالدرجة الأولى، لكن مجلس شيوخ "روما"، تجاوز ذلك إلى الإدارة الداخلية وإدارة الشؤون الخارجية، فهو الذي يستقبل السفراء والوفود الأجنبية، وهو الذي يتولى استضافتهم، وهو الذي يتولى إرسال السفارات والوفود إلى الخارج، ولا يكتفي بذلك، فله تأثير واضح على الشؤون العسكرية، فهو الذي يحدد كيفيات التجنيد وعدد المجندين والقادة العسكريين... فبالتالي كان ركيزة العمل السياسي، ويعتبر أهم وأخطر جهاز في الدولة للسلطة المتشعبة التي تمتع بها والتي ترجع للمكانة المهيبة التي احتلها منذ تأسيس الجمهورية، ففي الظروف الصعبة التي مرت بها روما منذ تأسيس النظام الجديد إلى أوائل القرن الثاني قبل الميلاد ، والتي كانت فيها الدولة تتصارع من أجل البقاء، أدرك الشعب ضرورة وجود هيئة دائمة لقيادة الجمهورية، فكان المجلس يستعمل وسائل مختلفة غير مباشرة للتصرف ضد الحكام، اعتبارا لسلطة القنصلين سلطة سنوية، خلاف لأعضاء مجلس الشيوخ الذين يتمتعون بالسلطة مدى الحياة، فيتجنب الدخول في صراع مع هذه الهيئة الكبيرة التي تتألف من الحكام السابقين، ونخبة من المواطنين وجميع الرجال المؤثرين الذين حافظوا

دائما على مركزهم، وهذا ما يبدو سر القوة الهائلة التي مارسها مجلس الشيوخ على مدى القرون الثلاثة الأخيرة من الجمهورية، ليس فقط على السياسة العامة، ولكن أيضا على مختلف الشؤون الإدارية الأخرى، رغم المحاولات التي قام بها بعض الشخصيات للحد من نفوذ المجلس، مثل كراكوس، لكن هذه المحاولات كان مآلها الفشل، وظل مجلس الشيوخ هو المحافظ بامتياز على التقاليد القديمة، والمناهض لأية إصلاحات تجرده من امتيازاته وسلطاته، إلاّ أنه سوف تظهر عيوب هذا النظام الذي يقوم على الارستقراطية، والذي يميل أحيانا إلى النظام الجمهوري، وأحيانا أخرى إلى النظم الأليغارشي، وهذا ما أدى في النهاية إلى انهياره.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشيوخ؛ روما؛ السياسة العامة؛ العهد الجمهوري؛ الهيئات السياسية في روما.

مقدمة:

تسند السلطة في العهد الجمهوري (أنظر التعليق رقم 1) إلى ثلاثة أجهزة أساسية ومتكاملة وهي القناصل مجلس الشيوخ والشعب، والمفهوم المثالي يفترض التوازن بين هذه الأجهزة الثلاثة، ولكن سلطة مجلس الشيوخ، تجاوزت كل هذه السلطات، فهو المسيطر يتدخل في مختلف المجلات، ويشكل أقوى عنصر في الحياة السياسية إلى جانب كونه الهيئة التشريعية، هذا الدور المزدوج للمجلس، فضلا عن نفوذه وسلطاته الواسعة في مختلف مناحي الحياة من ناحية ومركزية الحكم في روما وقوة هذا الحكم الذي سيطر على أجزاء واسعة من العالم القديم المحيط بالبحر الأبيض المتوسط، الذي أطلقوا علية تسمية بحرنا (MARE NOSTRUM) ، كفاية عن سيطرتهم على كل الأراضي المحيطة به. مما يجعلنا نتساءل عن سر هذه القوة هل هي في قوة هذه الهيئة وصرامة تشريعاتها أم في نفوذها وقوتها السياسية بسبب تلاحم أعضائها ومصالحهم المشتركة؟

1. دور مجلس الشيوخ في السلطة التشريعية والتنفيذية:

رغم إعجاب بوليبيوس "بدستور روما" الذي اعتبره أكثر إنصافا في توزيع السلطات بين مصادر السلطة السياسية، لكن المتمعن في توزيع تلك المهام بين تلك الهيئات، يدرك أن صلاحيات مجلس الشيوخ، كانت تتجاوز مهام التشريع إلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وحتى العسكرية مادام مجلس الشيوخ هو الذي يفصل في الكثير من القضايا، وهو ما دفع بوليبيوس إلى القول أن الكثير من الملوك يتفقون على أن دستور روما دستور أرستقراطي مادام مجلس الشيوخ هو الذي يفصل في كل ما يعنيهم دون غيره (POLYBE, 1921 : IV, 15,2 ,8.)

الحيز السياسي الذي يشغله مجلس الشيوخ، لا يستند فقط إلى اختصاص الهيئة نفسها، لكن ينبع من الصفات التي يتمتع بها كل عضو من أعضائه، واختصاصه يتركز أساسا (سواء في العهد الملكي أو الجمهوري) على المصادقة على القرارات الشعبية، والتداول حول مراسيم وقرارات الحكام، الذين يمارسون وظيفتهم لمدة سنة، أمام مجلس الشيوخ الذي يمثل السلطة الدائمة (MOMMSEN ET MARQUARDT , 1891 : 219.). وللحفاظ على تقاليد المدينة، كان لوحده يملك الخبرة السياسية والإدارية اللازمة، وإن كان لا يقوم بالأعمال التنفيذية، فهو ينسق بالتعاون مع الحكام على النحو اللازم، وكان تعاونه ودعمه ضروري لجميع أجهزة الدولة، لأن بدون ذلك لا يمكن للمؤسسات أن تؤدي مهامها، فلا الحكام ولا الجمعيات الشعبية بإمكانها فعل شيء، مما يؤكد أن مجلس الشيوخ هو السلطة العليا، وهو ما يستشف من عبارة شهيرة للمحامي والخطيب كيكيرو الذي يقول "في مقابل الحكام الذين يتجددون سنويا، كان مجلس الشيوخ يمثل السلطة الدائمة".(شيشرون، ب.ت: 27.)

خير دليل على مكانته تلك، أنه لما جاء الفيلسوف اليوناني سيناس إلى روما في عام 280 ق. م سمع مناقشات المجلس، ورأى رجاله وعاد إلى بلاده وقال " أن الذي رآه لم يكن مجرد اجتماع من ساسة مأجورين ولم يكن مجلسا من عقول عادية جمعتهم الصدفة بل كان من مهابته وحسن سياسته مجمع للملوك" (أندري إيمار، ب.ت: 31.)

فهو صاحب السلطة العليا في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية مثل عقد المعاهدات وإعلان الحرب وإدارة المقاطعات، وتسيير الأراضي العمومية، وتوزيعها بين الأهالي، والأشراف على الخزانة العامة(WILLEMS (p), Le droit… 1888 : 212.) كلها من اختصاص هذا المجلس وحده وهو ما أعطاه سلطات لا حدود لها، فهو صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو الذي يفصل في الجرائم الكبرى، ويختار الحكام بين أعضائه، وإذا حدثت أزمة من الأزمات يصدر أعظم قراراته SÉNATUS) CONSULTUM ULTIMATUM) القرار المشيخي، ويعمل مع القنصلين أن لا تصاب الدولة بأذى (WILLEMS(P), Le sénat… 1883 : 248.).

نعرف أن مجلس الشيوخ كان يستشار في المسائل الانتخابية والتشريعية منذ العهد الملكي، واستمر الوضع كذلك حتى نهاية العهد الجمهوري، ، باعتبار عدم وجود قوانين مدونة، وبالتالي تتم استشارة هذه المؤسسة التشريعية سواء من طرف الملك في العهد الملكي أو القنصلين لاحقا في العهد الجمهوري، وإذا كان الحاكم الأعلى يجلس مع هذا المجلس فمن الواضح أن يأخذ نصيحته في مختلف الشؤون المهمة (MISPOULET, 1887 : 62.).

يسعى مجلس الشيوخ دائما أن يجعل صوته مسموعا ورأيه محترما في جميع القضايا التي تقدم للتصويت من قبل الجمعيات الشعبية (MISPOULET, 1887 : 66.) وهو ما تدل عليه كلمة اكتوريتاس (AUCTORITAS) التي تعني المصادقة على كل المشاريع قبل سريانها إلزاميا (MOMMSEN THEODORE, 230.) وفي غير ذلك، فله حق المعارضة وحتى إلغاء القرارات التي لم يصادق عليها، فتقاريره في الانتخابات تكتسي أهمية بالغة باعتباره أهم الأجهزة الدستورية (ROUGÉ JEAN, 1991: 39.)

لكن مع ذلك يجب التمييز بين مراحل العهد الجمهوري، فخلال القرون الأولى كانت القرارات الصادرة عن اللجان القبلية وجمعيات المائة(PATRUM AUCTORITAS) تكون صالحة ويصادق عليها مجلس الشيوخ،(ROUGÉ JEAN, 1991: 40.) مثل قانون فاليريا هوراتيا في عام 449 ق.م وقانون بوبليليا في عام 339 ق م، ولكن الأمر تم تعديله في نهاية القرن الرابع وبداية القرن الثالث قبل الميلاد بموجب قانون ماينيا(Lex MAENIA) الذي قرر ممارسة الانتخابات قبل أن يصادق الأشراف عليها (WILLIEMS 1888: 206.).

وبداية من عام 287 ق.م لكون قانون هورتينيسيا، يعفي تماما أصوات اللجان القبلية من أي مصادقة مجلس الشيوخ، مما أفقده السيطرة على هذه الجمعيات ولا ينظر إلا في التشريعات والقوانين المقدمة، واستمر دور مجلس الشيوخ في التقلص، في حين تزايد دور الجمعيات الشعبية وأصبح لها نشاطا أكثر وأهمية أكبر (ELISABETH DENIAUX, 2001: 45.).

وفي أواخر الجمهورية أصبح مجلس الشيوخ عاجزا عمليا أمام قرارات اللجان الشعبية، التي أصبح من حقها معارضة قرارات مجلس الشيوخ أكثر من أي وقت مضى، وأصبح لا يستطيع أن يصدر القوانين، ولكن يفسرها ويوضحها ويكملها في حالات معينة(ABBOTTE FARNK FROST, 1910: 233.) ، فليس له سلطة انتخابية ولكنه يحدد موعد الانتخابات.

أما فيما يخص السلطة التنفيذية فالقنصلان هما الممثلان للسلطة التنفيذية ومجلس الشيوخ، هم من يديرون "روما" الأمر الذي يجعل التشاور بين المؤسستين أمرا مهما، فعلى القنصلين استشارة مجلس الشيوخ في جميع القضايا الهامة، وأن يتقيدوا بقدر المستطاع بالرأي الذي يعرب عنه، غير أن السلطة التنفيذية غير ملزمة في أخذ رأي مسبق من المجلس على أي عمل ترغب في طرحه في مجال صلاحياتها، حيث أن هناك بعض التدابير الإدارية تقوم بتنفيذها دون تدخل مجلس الشيوخ ,WILLEMS) le 1883: 223) ، إذا لم تكن ذات أهمية خاصة، وإلا وجب تقديمها للمجلس، خاصة في الشؤون الدينية والمالية والحرب والشؤون الخارجية، التي تعد من اختصاص مجلس الشيوخ التي تتطلب موافقة المجلس قبل التنفيذ (WILLEMS, 1883: 223)

باعتبار مجلس الشيوخ كهيئة استشارية تساعد السلطة التنفيذية، في إدارة الدولة، كان على هذه الأخيرة أن تقدم إلى المجلس المشاريع قبل تنفيذها (WILLEMS, 1888: 210) بما أن له سلطة استشارية بحتة (ERIC POSNER, 2010: 6.)ولكن عندما تم تطوير فروع الإدارة، وتوسيع أراضي الدولة الرومانية، وتقسيم الإدارة بين عدة هيئات قضائية، وسع مجلس الشيوخ نفوذه بين مختلف فروع الإدارة،

وكان لقراراته المزيد من الإلزامية للسلطة التنفيذية، وقد يحدث أن يرفض رؤساء السلطة التنفيذية تنفيذ هذه القرارات، فيستعمل مجلس الشيوخ وسائل مختلفة غير مباشرة للتصرف ضد الحكام، اعتبارا أن سلطة القنصلين سلطة سنوية، خلافاً لأعضاء مجلس الشيوخ الذين يتمتعون بالسلطة مدى الحياة، فيتجنب الدخول في صراع مع هذه الهيئة الكبيرة التي تتألف من الحكام السابقين ونخبة من المواطنين وجميع الرجال المؤثرين الذين حافظوا دائما على مركزهم، وهذا على ما يبدو سر القوة الهائلة التي مارسها مجلس الشيوخ على مدى القرون الثلاثة الأخيرة من الجمهورية ، ليس فقط على السياسة العامة، ولكن أيضا على مختلف الشؤون الإدارية الأخرى (WILLEMS, 1888: 210)

رغم المحاولات التي قامت بها بعض الشخصيات للحد من نفوذ مجلس الشيوخ مثل الأخوين كراكوس وكذا ليفيوس درسوس، لكن هذه المحاولات كان مآلها الفشل،وظل مجلس الشيوخ هو المحافظ بامتياز على التقاليد القديمة والمناهض لأية إصلاحات تجرده من امتيازاته وسلطاته (BLOCH, GUSTAVE, 1913: 148- 150).

كان مجلس الشيوخ، الهيئة المثلى في بداية الجمهورية، لكن ستأتي اللحظة التي يسيء فيها استخدام سلطته، فقد أثار بمواقفه المنحازة والمعارضة للديمقراطية، رغم نجاحه في التصدي للأخوين كراكوس وكذا محاولة دروسوس، ووجد في عهد سولا من يدافع عن مواقفه، ونجح في قمع مؤامرة كاتيلينا بتوجيه من كيكيرو، ولكن لم يقدر على الصمود أمام قيصر وفترة الحكم الثلاثي (قيصر بومبيوس، كراسوس) حيث فقد كل صلاحياته، وهو الوضع الذي استمر فيه في عهد قيصر وانطونيوس وأكتافيوس، حيث لم يعد للمجلس سوى اسمه ولكن سرعان ما أعاد أغسطس تنظيمه من جديد في العهد الإمبراطوري.

من المهام التي يتفق مجلس الشيوخ والشعب الروماني هي صون والحفاظ على سلامة الدولة، ففي القرون الثلاثة الأولى من تأسيس الجمهورية، في حالة الخطر تلجأ إلي تعيين الديكتاتور (BLOCH GUSTAVE, 1913: 239.). أو إصدار مجموعة من المراسيم لإنقاذ الجمهورية:

أ- **تعيين الديكتاتور:**

وضعت الديكتاتورية بعد سنوات قليلة من طرد الملوك، والغرض منها تركيز إدارة الدولة في يد حاكم واحد، عندما يكون ذلك ضروريا في حالة الخطر (حرب صعبة أو فتنة داخلية)، وفي هذه الفترة يتم وقف سلطات الحكام الآخرين، فهو الذي يسير شؤون الدولة العسكرية والمدنية (DOMINIQUE BRIQUE, 2000: 157.) فتعيينه يتم بإصدار مرسوم مسبق من قبل مجلس الشيوخ الذي يأمر القناصل بتعيينه، ويقررا ذلك وديا أو عن طريق القرعة، فبالرغم من أن مجلس الشيوخ منح هذا الإسناد إلى القناصل، فعموما يتم اختيار الذي يدافع عن رغبة هذا المجلس (DYNES D'HALICARNASSE, S.D: VI. 39.)

.

كان الصراع القائم بين الأشراف والعوام هو سبب في تعيين الديكتاتور في كثير من الأحيان، ولكن بعد صدور قانون هورتينسيا 286 ق.م توقف تماما تعيين الديكتاتور حتى عام 249 ق.م، وبعد هزيمة روما في معركة "كناي" أصبح حنبعل قريب من احتلال روما توقف مجلس الشيوخ عن تعيين الديكتاتورية (WILLEMS, 1883: 242) أما ديكتاتورية سولا وديكتاتورية قيصر لها طابع مختلف تماما عن الديكتاتورية القديمة. (APPIEN 1808 : 98. PLUTARQUE, 1977 : SULLA.33)

ب- **اصدار مجموعة من المراسيم**

- **مرسوم الإخلال بالنظام أثناء (الفوضى أو الاضطرابات)** (Le tumultus et le justitium):

في القرون الأولى من الجمهورية كانت روما في حروب مستمرة مع الشعوب المجاورة وفي بعض الأحيان يصل جيش العدو إلى أبواب روما ، في مثل هذه الظروف كان من الضروري اللجوء إلى تدابير متطرفة لإنقاذ الوطن، فيأمر مجلس الشيوخ بتعيين دكتاتور الذي يصدر بدوره مرسوما مفاده خلو المحاكم(TUMULTUS) أي أن الخطر يلزم كل مواطن قادر على حمل السلاح لخدمة الجمهورية، ويتم استدعائهم للخدمة العسكرية وارتداء اللباس العسكري ووقف القضايا الخاصة والعامة باستثناء اجتماعات مجلس الشيوخ، في حين أنه يتم إصدار خلو المحاكم (JUSTITIUM) عند انتهاء الاضطراب (TUMULTUS) والسماح للمواطنين باستئناف اللباس المدني، ويتم إصدار هذه المراسيم لما تكون روما في حالة الدفاع، وحدث ذلك في عام 211 ق م عندما كان حنبعل على أبواب روما، فمجلس الشيوخ لم

يأمر بتعيين الديكتاتور فتولى مسؤولية إنقاذ الجمهورية باستخدام هذه التدابير السريعة والحيوية، ونفس الشيء الذي حدث في عام 111 ق.م عندما اندلعت الحرب ضد يوغرطة، وأيضا خلال الحرب الاجتماعية، ومنذ وقت كراكوس أصبح هذا المرسوم الإجراء التكميلي الذي يتبع بالقرار المشيخي الأقصى (SENATUS CONSULTUM ULTIMUM) (WILLEMS, 1883: 246)

- مرسوم القرار المشيخي الأقصى (SENATUS CONSULTUM ULTIMUM):

أثارت تحركات كراكوس صراعا بين مجلس الشيوخ والشعب في روما، وفتحوا حقبة من الخلاف الداخلي، وتحول أحيانا إلى ثورات مسلحة في شوارع العاصمة – (BLOCH GUSTAVE, 1913: 202 .(215، وكان الإجراء الدستوري الذي ينبغي على مجلس الشيوخ اتخاذه تعيين الديكتاتور (MOMMSEN, 1891: 664.) ولكن رغبة منه في عدم إحياء الديكتاتورية (APPIEN,1808: 16.) كان يلجأ إلى استخدم تدابير جديدة بإعطاء سلطات استثنائية للحكام في حالة حدوث اضطرابات، وهذا بإصدار القرار المشيخي الأقصى (SENATUS CONSULTUM ULTIMUM) (WILLEMS, 1883 : 248)

واتخذ هذا المرسوم مرتين خلال الحرب الأهلية الأولى بين ماريوس وسولا في 88 ق.م لصالح سولا ضد تهديدات سولبيكيوس(SULPICIUS) والمرة الثانية في 83 ق.م لصالح قنصلين من حزب ماريوس ضد البروقنصل سولا(WILLEMS, 1883 : 250, 251.)، فإصدار هذا المرسوم يكون ضد الحكام الذين يثيرون الاضطرابات ضد مجلس الشيوخ، ففي 83 ق م صدر ضد القائد الروماني الذي كان على رأس الجيش، لأنه لم يطع السلطة القانونية بل هدد بالاستيلاء على العاصمة بالقوة، وتم إعلانه أيضا في عام 77 ق م ضد البروقنصل ليبدوس، وفي 63 ق م في أعقاب مؤامرة كاتيلينا وفي 62 ضد تهديدات ميتلوس نيبوس، ثم في 52 ق م بعد مقتل كلاوديوس، وفي 49 ق م ضد قيصر، كما صدر في 48 ق م ضد البرايتوور كوليوس وفي47 ق م في أعقاب الاضطرابات التي أثارها دولابيلا، وأخيرا في 43 ق م ضد أنطونيوس ثم ضد أكتافيوس والحزب الجمهوري (WILLEMS, 1883: 251, 252.).

وهكذا نلاحظ كثرة الاضطرابات في أواخر الجمهورية التي استدعت اللجوء كثيراً إلى التدابير الخاصة.

فضلا عما سبق، كان مجلس الشيوخ، يصوت على مرسوم الحرب (BELLUM) في حالة ما إذا كان المواطن المتمرد على رأس جيش يعلنه عدوً الجمهورية (HOSTIS REIPUBLICA) عند فقدان الأمل في المصالحة فيعلن حالة "الاضطراب" (JUNTITIUM) (WILLEMS, 1883: 253.)

ونلاحظ أن كل هذه المراسيم يتم التصويت عليها أثناء حدوث اضطرابات داخلية، أو تمرد لبعض المواطنين أو الحكام، خاصة حينما يدرك أن هناك خطرا يهدد الجمهورية، ويأمر الحكام الذين يثق بهم للدفاع عنها، وأخذ التدابير الاستثنائية التي تطلبها الحالة، وينص المجلس على أن جميع الذين يؤيدون حركة التمرد ويتصرفون ضد مصالح الجمهورية يعلن عنهم أعداء الجمهورية .86. (APPIEN,1808: PLUTARQUE, 1977: SULLA, 83.)

1. التدابير الإدارية العامة والداخلية:

أ. التدابير الإدارية العامة:

يقوم بإدارة الدولة مجموعة من الحكام، الذين ينتخبهم الشعب، ويحدد القانون عدد الموظفين في كل هيئة، كما تحدد واجباتهم، التي تقسم بينهم بالاتفاق أو بالقرعة، وهذا ينطبق على القناصل العاملين خارج روما، فيقوم مجلس الشيوخ قبل تسوية الإدارة العامة بتقسيم المهام بين عدد من الموظفين، فيحدد القرار المشيخي سنويا المقطعات التي تسند للقنصل أو البريتور وتحدد مهام الخازنين المالية سواء داخل أو خارج روما (WILLEMS, 1883: 259.)

وفي القرون الأخيرة من الجمهورية كان التقرير السنوي عن المقاطعات القنصلية والبريتورية من أحد أهم مسؤوليات مجلس الشيوخ، كما كان من حقهم تمديد سلطة الحكام الذين يمارسون مهامهم خارج روما تحت اسم بروماجسترا (PRO MAGISTRATU)، وهو الذي يقرر سنويا الحكام الذين يتم انتخابهم من طرف الجمعيات للسنة المقبلة (WILLEMS, 1883: 259.)وعندما تصبح الإدارة السياسية أو العسكرية شاغرة إما بالوفاة أو التنازل، يقرر مجلس الشيوخ استدعاء الشعب، ويحدد الوقت المناسب للتعيين (WILLEMS, 1888: 215.).

وبصفة عامة فإن القوانين التي تعين الحكام هي من مهام مجلس الشيوخ الذي يحق له في تحديد الوقت المناسب للتعيين والانتخاب، ومن واجبه ضمان عدم حدوث أي انقطاع في ممارسة السلطة القنصلية، وعندما يكون القناصل خارج روما، وتنتهي مدة قنصليتهم، يرسل إليهم مجلس الشيوخ رسالة أو دعوة للعودة إلى روما، وإن لم يغادروا مقاطعتهما، يعين مجلس الشيوخ الديكتاتور بصفة استثنائية (WILLEMS, 1883: 263.)، ولكن بعد سولا أصبحت الانتخابات تجري لانتخاب حكام السنة الموالية في شهر جويلية، ويظل الحاكم قائما بمهامه حتى تنتهي المدة القانونية لحكمه، .WILLEMS, 1888: 248) (MOMMSEN ET MARQUARDT 1891:565,566. ومع ذلك يتدخل مجلس الشيوخ في كثير من الأحيان في تأجيل فترة الانتخابات إن لزم الأمر، (PLUTARQUE, 1977: POMPÉE, 44.) كما يعمل على حل النزاعات القائمة بين الزملاء من نفس الوظيفة وبين الحكام في الهيئات المختلفة، (WILLEMS, 1888: 215.) ولهذا فإنه من واجب الحكام استشارة مجلس الشيوخ في مختلف الشؤون الإدارية، إما على الوضع السياسي العام للجمهورية أو على الخطوات الهامة الواجب اتخاذها في مختلف شؤون الإدارة الداخلية.

ب . التدابير الداخلية:

في القرون الأولى من الجمهورية كانت إدارة البلديات في روما خاضعة مباشرة للقناصل أو الحكام، وفي وقت لاحق أصبحت تابعة للقيميين، وكان أعضاء المجالس البلدية، يتصرفون على نطاق واسع، وتساعدهم في ذلك شرطة البلدية التي يتدخل مجلس الشيوخ في شؤونها، ففي عام 1875 م تم اكتشاف بعض شذرات من القرار المشيخي، التي كتب عليها "منع حرق الجثث ورمي القمامة في الأماكن التي يحددها مجلس الشيوخ"، ولكن حالة الشذرات لا تسمح بتحديد المزيد من القرارات، (WILLEMS, 1883: 266. - 224) فمعظم التدابير التي صوت عليها مجلس الشيوخ تتعلق بخدمة السلامة العامة، ففي عام 271 ق م قام بمراقبة المتمردين في مقاطعة ريجيوم الرومانية، وفي سنة 216 بعد معركة كناي أقرّ حداداً لمدة ثلاثين (30) يوما، كما قرر في بداية الحرب الاجتماعية عام 90 ق.م دفن جثث الجنود على الفور في ميدان المعركة، لما سببته من ضرر على السكان.(WILLEMS, 1883: 267.)

بالرغم من أن مسؤولية الأمن العام يقع على عاتق السلطة التنفيذية، إلا أنه في حالة ما إذا وجدت خطورة معينة، فرؤساء السلطة التنفيذية يأخذون رأي مجلس الشيوخ ويقومون بتنفيذه، كما قد يصدر أوامر بترحيل الأجانب الذين قد يتسبب سلوكهم السياسي في إحداث المشاكل والفوضى .(APPIEN, 1808 : 23) وطرد الذين تعتبر نظرياتهم الدينية أو الفلسفية ضارة (PLUTARQUE, 1977: GRACCHUS, 12.) بالشباب (كالخطباء أو الفلاسفة).

فقد نجد في دولنا الحديثة أن الوزارة الداخلية تهتم بالتعليم العام والعلوم والفنون الجميلة وخدمة الصحة والنظافة العامة، والزراعة والصناعة والتجارة، أما في الجمهورية الرومانية السلطات العامة لا تتدخل في مجال هذه الأنشطة، والأعمال الاستثنائية دائما تكون من اختصاص مجلس الشيوخ، وقد ذكرت القرارات المشيخية حتى كيف يتم استغلال المعادن الثمينة وتصدير الخيول، وبالتالي يمكن أن نقول أن القرارات المشيخية تتدخل في كل ما يخص المنفعة العامة .,(PLINE L'ANCIEN, 1975: 3,5, 22,23 وحتى تزيين المدينة والجوائز العامة من اختصاص مجلس الشيوخ، الذي يقوم بتكريم ومكافأة القادة العسكريين، ويعترف بالخدمات المقدمة من أجل الوطن، ويصدرون قرارا باستحقاق المواطنين حتى بعد وفاتهم(APPIEN, :105) من تلك الأوسمة التي تقدم للقادة، ما تم تقديمه للقنصل كيكيرو سنة 62 ق.م بحصوله على لقب أول سيناتور نظرا للخدمات المدنية التي قدمها للجمهورية (WILLEMS, 1883: 271.).

2. المجالات القضائية:

تشمل العدالة المدنية من الناحية الرسمية إقامة العدل في المدينة والتي كانت في البداية من اختصاص القنصل ثم نقلت في عام 366 ق.م إلى الحكام الذين يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الشيوخ، ويختص في فصل النزاعات بين المواطنين الرومان داخل المدينة ولذلك يسمى البرايتور المدني (PRAETOR URBANUS) وبامتداد أراضي روما وتدفق سكان الأجانب يتم إنشاء وظيفة جديدة وهي وظيفة برايتور

الأجانب (PRAETOR PEREGRINUS) في 242 ق.م، وهو المسؤول عن معالجة المشاكل القضائية مع الأجانب الذين يعيشون في روما.(سرير عيسى، 2013: 41)
يمارس مجلس الشيوخ تأثيرا كبيرا على الإدارة القضائية والمدنية ويظهر ذلك أكثر خلال القرن الثاني قبل الميلاد، فمجلس الشيوخ يتمتع بسلطات واسعة بشان تكوين الإدارات البرايتورية والتصرف فيها، وحافظ على هذه الصلاحيات حتى عهد سولا، الذي رفع من عددهم واستبدل البريتور العسكري بالبريتور المختص بالولاية القضائية الجنائية التي تدار في روما نفسها (ANDRÉ PIGANIOL, 1967: 194, 195)فلم يعد لمجلس الشيوخ أن يجمع بين السلطتين ومن الضروري التمييز بين المنازعات الجماعية ذات الطابع المالي أو الزراعي التي كانت من اختصاص البريتور طبقا لأوامر مجلس الشيوخ. (WILLEMs, 1883: 273.).

أما العدالة الجنائية فقد كانت في بداية الجمهورية في يد مجلس الشيوخ، فيحكم على الحالات الفردية للجرائم السياسية مثل الخيانة والاختلاس، ثم فيما بعد استبدلت محكمة مجلس الشيوخ بمحكمة الجمعيات الشعبية (CLOUDE NICOLET, 1991: 358) ، غير أن مجلس الشيوخ يتدخل بطرق مختلفة في التحقيق في المحاكمات الجنائية، خاصة تلك المتعلقة بفرع الإدارة التي يمارس فيها المجلس سيطرته المباشرة، وأيضا فيما يتعلق بقتل أو محاولة قتل حاكم أو عضو من أعضاء مجلس الشيوخ (APPIEN, 1808:54)، والمشاجرات التي تحدث داخل المدينة وإثارة المشاكل، والمؤامرات والغش وغيرها من القضايا، فكان مجلس الشيوخ يمارس الاحتكار على المحاكم الاستثنائية والدائمة كونه يقوم بالتحقيق والمداولات الأولية في كل جريمة لدرجة أنه يقدم حتى المكافآت لمن يعثر على المذنبين.(WILLEMS, 1883: 280.) .

ولكن بداية من القرن الثالث تفوض السلطة القضائية إلى المحاكم الدائمة المختصة في الجرائم والتزوير، ومنذ عهد كراكوس 123 ق م أصبح اختيارهم ضمن الفرسان .(Willems, 1883: 290.).

3. إدارة الشؤون الدينية:

تدار المناصب الدينية في روما القديمة من طرف رجال الدولة وهذا يدل على مدى ارتباط الدولة بالدين، فيمكن اعتبار مجلس الشيوخ مؤسسة دينية بقدر ما هو مؤسسة سياسية (JEAN ROUGÉ, 1991: 56.) ونميز طبقتين من رجال الدين يتكلفون بالأشراف على ديانة الدولة وكهنة الآلهة، فهناك رجال الدين الرسميين يشرفون على التقويم السنوي وعددهم خمسة ويرأسهم الكاهن الأعظم، الذي يعتبر الزعيم الديني الأعلى للدولة، والعرافون عملهم معرفة مشيئة الآلهة في أي عمل تريد الدولة القيام به، أما كهنة الآلهة يوقدون الشعلة داخل المعابد. (علي عكاشة، 1991: 233.)

في العهد الجمهوري نظمت الديانة الرومانية في إطار نظام صارم للمكاتب الكهنوتية والتي عقدت بواسطة أعضاء مجلس الشيوخ وكان الكامل الأكبر (OPTIMUS MAXIMUS) أعلى هيئة في حكومة الكهنة وكان رئيسها الكاهن الأكبر (PONTIFEX MAXIMUS) كما يمارس مجلس الشيوخ التكهن (Auspice) وهو معرفة مشيئة الآلهة فيما يخص الانتخابات والتصويت على القوانين وكذلك العبادة والأضاحي والأعياد والألعاب العامة، فهو المشرف على الممارسات الدينية.(WILLEMS, 1883: 299) ، ويتم تحديد الاحتفالات والمهرجانات سنويا من قبل الحكام الذين هم على رأس السلطة التنفيذية، إلا أنه هناك مهرجان سنوي يتم تحديده من طرف المجلس، ويحضره جميع الحكام بقدر الإمكان، وفي ظروف استثنائية يصوت مجلس الشيوخ على القرارات المشيخية في الاحتفالات اللاتينية قبل تعيين حكام هذه السنة، المهم التقيد بالممارسات الراسخة في ثقافتهم بأكبر قدر من الدقة من أجل سلامة الدولة، واستمرار الآلهة في حماية الشعب الروماني، وأي علامة تظهر غضب الآلهة تكون بسبب مخالفات في ممارسة العبادة التقليدية .(WILLEMS, 1883: 300, 301).

إذا كان مجلس الشيوخ هو المشرف على المسائل الدينية، لكن هذا لا يعني عدم تدخل الشعب والسلطة التنفيذية، خاصة فيما يخص إقامة المعابد وتعديل في أيام التقويم، وكلها تتم بعد استشارة الجمعيات الشعبية (.MOMMSEN ET MARQUARDT , 1891 : 250) .

4. مجلس الشيوخ والإدارة المالية:

يكون لمجلس الشيوخ بناء على بوليبيوس تأثير كبير على الإدارة المالية للدولة في القرون الأخيرة من الجمهورية، أما قبل تأسيس الرقابة في 443 ق.م فكان له تأثير أقل لأن الإدارة كانت في يد القناصل كما هو الحال في العهد الملكي، ولكن بعد التوسعات التي حققتها روما في القرون الثلاثة الأخيرة من الجمهورية غيرت بشكل عميق في الإدارة المالية، (POLYBE, 1921: VI, 13.) وأصبح مجلس الشيوخ يلعب دورا قياديا في هذا المجال والواقع أنه كان يسيطر على توزيع الأراضي والأملاك العامة ومصادر الدخل، فهو الوحيد الذي يمكنه أن يأذن باستخلاص الأموال العامة من الخزانة (CLOUDE NICOLET, 1991: 379) فله تأثير كبير على تمويل الأشغال العامة.(ABBOTTE FARNK FROST, 1910: 235.)

أما بالنسبة لمصادر الدخل المختلفة فمجلس الشيوخ يتدخل في فرض الضرائب على المواطنين والمساهمات الأخرى وفرض عقوبات على الحلفاء اللاتيين وأيضا مساهمات المقاطعات، إما بطريقة مباشرة أو عن طريق التدابير التي يأمر بها حكام المقاطعات، (WILLEMS, 1888: 225) ومساهمات الحرب والغنائم ومختلف التبرعات .(WILLEMS, 1883: 338.)

كان مجلس الشيوخ يشرف على الإيرادات، ويتولى توزيع النفقات، التي تنقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية فيعتمد على ميزانية كل خمس سنوات، فهو ائتمان ثابت للأشغال العامة، ويعتمد أيضا على ميزانية سنوية للقطاع العسكري، أما المصاريف المتنوعة والاستثنائية الغير مدرجة في الميزانية، فالسلطة التنفيذية تتكفل بها، (WILLEMS, 1883: 338.)

كما كان له النظر فيما يتعلق بالإيرادات والحق في التحقيق من تنفيذ الأشغال العامة :WILLEMS, 1870) 213.)

في أوقات الأزمات المالية يلجأ إلى تدابير غير عادية لضمان دفع الميزانيات العسكرية، كتخفيض وزن العملة، استخدام الصندوق الاحتياطي وبيع ممتلكات الدولة، واللجوء إلى الاستيراد لشراء الإمدادات العسكرية والتطوع العام (WILLEMS, 1888: 220) ، فالمجلس هو الذي يتكفل بكل هذه النفقات المهمة (POIRSON AUGUSTE, 1826: 5,6.)، فتطور نفوذ مجلس الشيوخ لدرجة أن بوليبيوس (Polybe, VI, 13) نسب إليه السلطة العليا في المسائل المالية، فهو المسيطر على الإدارة المالية للدولة.

5. إدارة الشؤون الخارجية (الشؤون الدبلوماسية):

يتدخل مجلس الشيوخ الروماني بانتظام في الشؤون اليومية المتعلقة بالسياسة الخارجية (CLOUDE NICOLET, 1991: 375)، فالمفاوضات التحضيرية لإعلان الحرب وإبرام السلام والتحالفات، تعد في فترة الجمهورية واحدة من الوظائف الرئيسية للمجلس، فهو الذي يرسل الوفود إلى الخارج ,WILLEMS) 1888: 230.)، وإعلان الحرب وإبرام المعاهدات وغيرها من الأمور التي تخص الدبلوماسية الخارجية (ANTHONY MARC SANZ, 2013: 65.) (أنظر التعليق رقم 2)، لكن رغم ذلك نجد أن الشعب، يتدخل في العلاقات الدولية، بشكل أولي خاصة لما يتعلق الأمر بإعلان الحرب، وإبرام المعاهدات، ومع ذلك فإن صاحب القوة الحقيقية أمام الأجنبي هو مجلس الشيوخ. : MOMMSEN ET MARQUARDT , 1891) 365.)

فقد اتفق معظم المؤرخين بأن مجلس الشيوخ هو الهيكل الوحيد المخول له للقيام بالعلاقات الخارجية، سواء في عملية إرسال السفارات أو في استقبال الوفود الأجنبية(WILLEMS, 1888: 465.) ، وذكر جاوديميت: "أن مجلس الشيوخ يمثل المدينة الرومانية في الخارج، وعلى هذا النحو، يتلقى السفارات، ويجري المفاوضات(JEAN GAUDEMENT, 1991: 353.) . ويبدو أن احتكار مجلس الشيوخ هذا شبه مؤكد، في نظر العديد من المؤرخين، من خلال التزام الحكام بطلب المصادقة على أفعالهم من طرف المجلس.

من الطبيعي أن يهيمن مجلس الشيوخ هيمنة كاملة على السياسة الخارجية للدولة الرومانية مع مراعاة حق جمعية المئينات في الموافقة على إعلان الحرب وعقد الصلح، ثم كان من حقه وضع نظم الحكم لممتلكات روما الخارجية، واختيار الحكام لهذه الممتلكات والإشراف على إدارتها (إبراهيم أيوب رزق الله أيوب،1996: 177.) بالرغم من أن هذا الجزء من الدبلوماسية، لا يستطيع مجلس الشيوخ أن يمارس رقابة مباشرة علية مماثلة لتلك التي تجري

في المدينة. لكن مع ذلك، ضرورة مصادقة أعضاء مجلس الشيوخ، على تلك المبادرات هي في ذاتها رقابة(CLAUDINE AULIARD, 2006: 17-34.)

ونظراً لكون مجلس الشيوخ صاحب السيادة واليد العليا في مجال السياسة الخارجية، فكل وفد يصل إلى روما، يتكفل المجلس باستضافته منذ نزوله في روما حتى مغادرته لها، ويكون تحت كفالة المجلس طيلة مدة هذه الإقامة مع توفير له كل ظروف الإقامة، ولا يمكن لأي وفد أن يلج روما دون موافقة مجلس الشيوخ له بالدخول (CLOUDE NICOLET, 1991: 375.)

6. إدارة الشؤون العسكرية:

إن تقسيم السلطة العسكرية بين الهيئات الإدارية للدولة من جهة وأهمية هذا الاختصاص من جهة أخرى جعل مجلس الشيوخ يشارك في كل ما يتعلق بهذه المؤسسة، سواء تشكيل القوات العسكرية، أو منح القيادة وتحديد عدد الجيوش والأساطيل والإمدادات اللازمة للجيش وإعلان الحرب أو السلم.

كان تشكيل الجيش عمل منصوص عليه في الدستور، وكان من بين الحقوق الأساسية لمجلس الشيوخ، كما يمكن للقناصل أن يقوم بتشكيله ولكن بالاتفاق مع المجلس. ويخضع لمداولات سابقة (MOMMSEN ET MARQUARDT , 1891 : 276.).

فهناك علاقة قانونية بين القناصل ومجلس الشيوخ وسيطرتهما على تشكيل الجيش في الجمهورية الرومانية، فالالتحاق بالجيوش القنصلية والتجنيد يتم بالتشاور مع مجلس الشيوخ.. (MOMMSEN ET MARQUARDT , 1891 : 279.)

وكقاعدة عامة في بداية كل سنة يصوت مجلس الشيوخ على توزيع القيادة العسكرية سواء الجيش البري أو البحري وازداد أهمية هذا الاختصاص بزيادة وتوسع القوة الرومانية مع زيادة لعدد القادة العسكريين ففي البداية تتركز القيادة في أيدي القنصلين ثم أصبح البريتور يشاركهم في ذلك فيقوم المجلس بتقسيم المقاطعات بينهم وديا أو بالقرعة .(WILLEMS, 1883: 560)

كما أن مجلس الشيوخ صاحب السلطة العليا في جميع المسائل المتعلقة بحكومة المستعمرات والمقاطعات وبصدور (WILLEMS, 1870: 215.) قانون سمبرونيا في 123 ق.م يتم تعيين المقاطعات القنصلية قبل انتخاب قناصل السنة المقبلة، وبعد قانون كورنيليا الذي أصدره الديكتاتور سولا في 81 ق.م قرر أن يكون لجميع البريتوريين مقاطعات خارج إيطاليا ويبقى في منصبه حتى يتم إرسال من سيخلفه من قبل مجلس الشيوخ (ABBOTTE FARNK FROST, 1910: 238.) ولكن في عام 52 ق.م صدر قانون بومبيا(LEX POMPEAI) الذي منح القيادة العسكرية لقائد ينتمي إلى الشعب، وهكذا فكل قائد عسكري يحتاج إلى أخذ الإذن من المجلس سواء في إطلاق سراح الجيش أو تجنيد قوات جديدة كما يضع ميزانية لكل قائد عسكري، ويقرر منح الأوسمة للقادة المنتصرين كما يتدخل بصورة استثنائية إما في إلحاق عقوبات تأديبية على الجنود أو منحهم مكافآت (WILLEMS, 1888: 224)

لكن اعتماد مجلس الشيوخ في إدارته على الأشراف أساساً قد ألبّ عليه العوام من ناحية وأدى من ناحية أخرى إلى ظهور بعض العيوب التي تؤدي إلى انهياره.

خاتمة:

من خلال تطرقنا لدور ومهام مجلس الشيوخ الروماني يمكننا القول أن سر قوة وعظمة روما يكمن حقا في قوة هذه الهيئة وصرامة تشريعاتها التي يسهر أعضاءها على تطبيقها، بالرغم من المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها هذه الهيئة من حين إلى آخر، ولكن تلاحم أعضائها وتماسكهم، تمكنهم دائما من التغلب عليها.

من الثابت تاريخيا أنه مع بداية العصر الجمهوري أصبح مجلس الشيوخ الجهاز الرئيسي للجمهورية الرومانية، فبالرغم من أن السلطات السياسية في هذا العهد مقسمة بين الفروع الثلاثة لكن ليس بطريقة منهجية فلأدوات الدستورية تستخدم من طرف هذا المجلس، ولأول مرة يتم كسر عدم التوازن الدستوري في فترة الإخوة كراكوس وبعد أربعين عاما يستجيب سولا للأزمة التي بدأها كراكوس والذي نقل قوة العنصر الديمقراطي إلى العنصر الارستقراطي، وفيما بعد لا يزال هذا الاختلال الدستوري ويزداد في التدهور لأنه ينحرف ظاهريا نحو تشكل الديكتاتوريات العسكرية وأدت هذه الأزمة في نهاية المطاف إلى

انهيار الجمهورية الرومانية وتطور إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي الذي كان يسمى فيما بعد بالنظام الإمبراطوري.

بعد انهيار الجمهورية على يد قادة من الجيش مثل (ماريوس، قيصر بومبيوس)، حافظ النظام الإمبراطوري على بقاء معظم المؤسسات والمجالس التي كانت قائمة في العهد الجمهوري مع تغيير في مهامها وصلاحيتها، فقد أبقي الإمبراطور اوكتافيوس على منصبي القنصلين ونقيبي العامة ومجلس الشيوخ ومجلس القبائل، فقد كان مجلس الشيوخ مركز الإدارة أيام الجمهورية وأراد أغسطس أن يكون ذلك إبان عصر الإمبراطورية، لكن المجلس الإمبراطوري في وقت لاحق يوقع عهد سيطرة مجلس الشيوخ.

تعليق رقم1:

في عام 509 ق.م أثار عضو من مجلس الشيوخ يدعى يونيوس بروتوس ثورة ضد الملك الأخير تاركوينيوس وبذلك يوقع ميلاد الجمهورية الرومانية ويقضي على الهيمنة الأتروسكية، ومجلس الشيوخ في هذه الفترة يتكون من الأشراف والارستقراطيين بالوراثة يتألف من رؤساء العشائر الإباء الذين اختارهم روموﻻوس لتشكيل المجلس.

تعليق رقم2:

الدبلوماسية: تعني مبعوث أو مفوض أي شخص يرسل في مهمة، وقد استخدم سيشرون كلمة "دبلوما " بمعنى التوصية الرسمية التي تعطي للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية، وقدم الرومان من الناحية النظرية الكثير للدبلوماسية وذلك عبر القوانين وممارستهم المختلفة مع الشعوب التابعة لهم ، وكذلك المراسيم الدبلوماسية عبر تشريعهم لقوانين خاصة باستقبال السفراء وتحديد إقامتهم ونوعية معاملتهم ومنحهم بعض الامتيازات، فلقد ساهم الرومان في تطوير النظرية الدبلوماسية أكثر من مساهمتهم في ممارستها، فأدى نفوذهم العسكري إلى فرض إرادتهم على الشعوب والقبائل المهزومة انظر:

أبو عباه (سعيد)، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع (فلسطين، 2009)، 30.

قائمة المراجع:

- إبراهيم رزق الله أيوب، (1996)، **التاريخ الروماني**، ط. 1 الشركة العالمية للكتاب، لبنان،
- أبو عباه (سعيد)،(2009)، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، دار الشيماء للنشر والتوزيع، (فلسطين،)،
- أندري (ايمار)، (ب، ت)، **قصة الحضارة. روما وإمبراطورتيها**، ترجمة، موريس كروزيه، المجلد الثاني،
- خيري أبو السعد علي، (2009) **قصة الحضارة الإغريقية والرومانية**، أحداث ووثائق، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- علي عكاشة (شحادة النظور، جميل بيضون)، (1991)، **اليونان و الرومان**، الطبعة الأولى دار الآمال للنشر و التوزيع.
- عيسى سرير، (2013)، **أصول القانون الروماني تاريخ تطوره ونظم القانون الخاص، عصر القانون القديم- العصر العلمي-عصر الإمبراطورية السفلى-الدعاوى-الأشخاص-الأموال**، الدار الخلدونية ، الجزائر.
- شيشرون، (ب. ت)، **علم الغيب في العالم القديم**، ترجمة، توفيق الطويل، مكتبة الآداب بجامعة فاروق الأول، مصر، (ب. ت).

- ABBOTTE (FARNK FROST), (1910), **A History and description of Roman political institutions**, U.S. A Bosten.
- André (Piganiol), (1967), **La conquête romaine**, Presses universitaires de France, Paris.
- ANTHONY-MARC SANZ, (2013), **la république romaine et ses alliances militaires pratiques et représentations de la societas de l'époque de foeduscassianum à la fin de la seconde guerre punique**, t. 1, thèse dirigée par, Jean-Michel Davide, école doctorale d'histoire université, paris 1, (Sorbonne,).

- APPIEN, (1808), **Histoire des guerres civiles de la république romaine**, traduit, par, j.j. camber dounous T, 1, Paris.
- CLAUDE NICOLET, (1991), **Rome et la conquête de monde méditerranéen**, tom, 1, Universitaires, paris.
- CLAUDINE AULIARD, (2006), **La diplomatie Romaine l'autre instrument de la conquête de fondation à la fin des guerres simnites 753 – 290 av. j-c**., P.U.R.
- DOMINIQUE HIEBLE, (2012), **Délibération et participation sous la république romaine : une oligarchie parée d'atours démocratiques**, chercher avancer,
- DOMINIQUE BRIQUE, (2000), **Les officiels débute de la liberté. Histoire Romaine, des origines a auguste**, Tome,1, Dans François Hinard,
- DYNES D'HALICARNASSE, (S.D), **Antiquités Romaine**. Livre, II, traduction, Philippe Remacle,.
- ELISABETH DENIAUX, (2001), **Rome de la cite- Etat a l'Empire : institutions et vie politique aux II et I siecleAV.J-C**, Hachatte, paris.
- ERIC POSNER, (2010), **The constitution of the roman República, A political, Economy Perspective** , Law and legaltheoryworkingpaper, University of Chicago public, no, 327,
- INNOCENT KATI-COULIBALY, (2001), **Les prémices de la négociation entre Rome et Royaume numide pendant la seconde guerre punique**, Hypothèses, Travaux de l'école doctorale d'histoire, Sorbonne.
- JEAN GAUDEMENT, (1991), **Les institutions de l'antiquité**, 2em éditions, paris.
- JEAN ROUGÉ, (1991), **Les institutions romain : de la Rome royale a' la Rome chrétienne**, Armant coll. U 2/ histoire ancienne.
- MISPOULET, (1887), **Etudes d'institutions romaines**, Gpdonelauriel, paris.
- MOMMSEN .TH. (1891), **manuel des antiquités romaines (le droit public romain),** t, 7, trad. Par,Paul Frédéric Girard, paris.
- MOMMSEN. ET JOACHIM MARQUARDT, (1891), **Manuel des antiquités roumaine « le droit public roumaine**, (16 vol), tr. Par Paul Frédéric,paris.
- PLINE L'ANCIEN, (1975), **Histoire naturelle**, livre XVIII. Traduit et commenté par, Henri le Bonniec, avec la collaboration de André le Boeuffle,
- PLUTARQUE, (1977), **vie des hommes illustres**, (2vol), trad, Gérard Walter édit, La pleiad Gallimard, paris,
- POIRSON AUGUSTE, (1826), **Histoire romaine depuis la fondation de Rome jusqu'à l'établissement de l'empire**, tome, II, Chez louis golas libraire, Paris.
- POLYBE, (1921), **Histoire**,, tra.par pierre watz, Livre VI, Garnier paris.
- WILLEMS (P) , (1888), **Le droit public roumaine ou les institutions politique de Rome depuis origine de la ville jusqu'à justinien**, Livre II chapitre premier, Sixième Édition, Louvain ..
- WILLEMS (P.), (1870), **Les antiquités romaines envisagées au point de vue des institutions politiques**, typographe de ch. Peeters éditeur, paris.
- WILLEMS(P), (1883), **Le Sénat de la république romaine sa composition et ses attributions**, Section II, Des Attributions du sénat, Louvain, Libraire Friedrich strasse, Berline.